

الحوكمة والابتكار Governance and innovation

بوشعور رضية*، جامعة تلمسان (الجزائر)، bouchaoure@yahoo.com

بوزيان محمد، جامعة تلمسان (الجزائر)، mohamedezahra2014b@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/18

تاريخ القبول: 2020/08/19

تاريخ النشر: 2020/09/24

ملخص:

التحكيم عملية مركزية باعتبار موقعها الراقي، فهي أداة اختيار ثم إحداثها كشكل نهائي في مجال القرارات التسييرية، وسموها يرتبط باستناد إقصائي في تحديد متغيرات أولية، يكون محورها اقتصادي وبوجه مؤسسي أكثر، يعطي أهمية قصوى للكيانات التي تأسست حديثا، بوجودها ضمن هيكله تقتضي الاستجابة لتنظيمات تشمل دقة فعل وتخصص، ويصبح في إطارها الواقع الاجتماعي و الثقافي أو حتى السياسي محاور تتبع، موازاة مع ما يحدث في العالم من تغير بحركات قد تكون أحيانا سريعة، و الهدف فيها مستوى عيش وظروف وجود تتضمن مطالب شعبية، معاملة مرتبطة بمقارنات اجتماعية توجد في مستوى داخلي أو خارجي، ومساهما أيضا في انتقال كل عمليات فرز آني لتمرکز في مستوى شمولي، تكون من خلاله المنافسات مفتوحة ما يجعلها تتحدد بمستوى إبداعي وخبرة.

كلمات مفتاحية: حوكمة - ابتكار - خبرة - استطلاع - نقد.

تصنيفات JEL : Q31، Q32

Abstract:

Governance is a central process given its prestigious position, because it is a selection tool, then its creation as a final form in the field of management decisions, and its transcendence is linked to an exclusive recourse to identification. primary variables, whose objective is economic, and with a more institutional face, gives the greatest importance to the newly created

entities, with their presence within a structure requires to meet regulations that include rigor and specialization, in which the social, cultural or even political reality becomes revolving axes of follow-up, in parallel with what happens of universal change, with a notable speed, where the objective is a standard of living, and the conditions of existence which include popular demands, Its benchmarks are linked to social comparisons, exist at an internal or external level, and also contribute to the transmission of all processes over current secretions, to focus on a holistic level, through which Competitions are opened, making them determined by a level of creativity and experience

Key words: governance- innovation - experience- investigation- criticism

Jel Classification Codes: Q31 ،Q32

1. مقدمة:

تاريخ الإنسانية ومراحل الوجود نبعث من تفاعلات، بحثت من خلالها الوحدات عن توافق أخلاقي، محدد معياريا بيئة جغرافية وزمنية، يسير في شكل تتوازي وفقه الانفصالات المتزامنة الموجودة حول بناء طبقي و عصور، أهم ما يميزها حاجات آنية ملموسة، تتوحد فيها عناصر المجتمع المختلفة سواء كانت اقتصادية، سياسية أو ثقافية، والأهم بالجمل إطار مفاهيمي ضابط مؤسس ماديا، يتبعه إقرار سياسي أو علمي يشرح مكوناته، غير متحكم فيه إلا بمستوى معنوي أو عاطفي، يجد تجسيده الاقتصادي بشكل قطعي في صورة عادية حول حاجات شعبية تبنى على طلب " والشرعية تقتضي تخصيص موازناي تستفيد منه مختلف الهيئات العمومية، والهدف تسيير عمومي يسعى إلى تحسين الخدمات" (Debbi Ali, 2018, p 30).

الطلب بأبعاده المختلفة عملية توصيل كانت الدولة فيه مركزية، مع ما تشمله من متغيرات أهم ما يثيرنا هو أنها شكلت مرحلة نقدية، إضافة إلى ما كان مصاحبا لها من مفاهيم و إطار يشمل محاور الحياة المختلفة لتكون العولة، الحكومة... جزء أساسي.

ورغم الانتقادات الموسعة فإن التركيبة العالمية بأقطار تنفصل جغرافيا، وتتساوى في مستوى تأطير اجتماعي، فيما يتعلق بجهاز الدولة ومؤسساتها المختلفة، فإنها كانت الشكل الأكثر سموا مع ما تقدمه من امكانيات ازدهار اجتماعي و رقي اقتصادي، لم تصل المجتمعات السابقة إلى جزء داني منه نسبيا، رغم ما تشمله من تناقضات اجتماعية، ثقافية واقتصادية، تضغط أكثر بحركات ديموغرافية كبيرة " فتصبح العوائق

محرك أساسي في أي تطور، لأنها تعمل بطريقة ديناميكية وحلها خلال بعد زمني مفتوح، فنذهب إلى اعتبارها مؤشر لتقدم المجتمع نحو هذا التوجه أو ذاك (" (Mostefa Boutefnouchet, System sociale et changement social en Algérie, p 28).

أصبحت الدولة العصرية حالة وشكل نقدي لما كان في السابق، وصلت فيه المجتمعات إلى مستوى نضج اقتصادي وثقافي كبير، ينشأ عن عمليات بحث وتقصي، ويتحرك بالاعتماد على تنظيم إضافي يرفض واقع معيشي، ظل في اتصال مع عناصر جزئية وسلبية تتنوع بين اضطهاد، ظلم وانفصالات اجتماعية دون تأسيس.

لهذا أشرنا أن البناء السياسي العصري كان مرحلة نقدية، لما شهدته البشرية من حروب، استعمارات واستبداد، بفتح المجال أمام كل إبداع بشري وابتكار يحدد سلم أجور وانفصالات سوسيو- مهنية، تتوازن فيها أركان الدولة، لتقوم السلطة بدور تكميلي في مجال احترام الأجزاء المختلفة سواء كانت رئيسية أو هامشية" بوجود اختلاف بشري حسب الأصل والثقافة (لغة، دين، أعراف...)، وجمع في مكان واحد عدة عوامل تحدد مجموعة إثنية أو وطنية، تحمل معنويات بدائية خاصة تنفرد بها وتميزها عن غيرها (" (Guy Pervillé, 1997, p 237)، معبرا عن ظاهرة صحية ولكنها ضرورية لتشكيل قاعدي في الموضوع.

معالجة الحوكمة كانت وفق تسلسل اعتيادي، من خلال انحصارها في عمليات رفض وإنكار، بضرورة البحث عن آليات تنسيق جديدة، معالما حاجات شعبية تنمو ومطالب جماهيرية متزايدة، تبين مستوى وعي ثقافي يصبح في حالة ملموسة كفعل انعكاسي عن تنمية اقتصادية.

فالارتفاع في سقف المطامح الشعبية، وزيادة الوعي حسب وجهه المخالف للاتساع الاجتماعي بين الفئات المختلفة، استلزم تدخل عناصر إضافية يكون السوق هدف فيها، من خلال السعي المضني لسياسات اقتصادية، نحو الارتكاز على مبادئ وحاجات أسرية تقوم بالعمل على رفع مستوى العيش، واستهداف عمليات توسيع قدرات استهلاكية مع خصائصها التي تتعدد بين غداء، سكن وترفيه" وبتشبيث أهداف الفاعلين إلى بناء اقتصاد في المدى الطويل، بطريقة تضمن للدولة استقلالها الحقيقي" (Marc Cote, 2005, p 118).

كل هذا خلق ضرورة استدعاء مكونات ذات قوة تدخل تتلاحق، فيتحول التحكيم إلى مرحلة نقدية أمام إطار مفاهيمي أولي، من خلال البحث عن حالات توازن تتحرك بمستوى ثقافي نامي، تصبح وفقه وسائل العيش المريحة في حالة بسيطة تتاح أمام كتل بشرية أكبر " باستدعاء استراتيجيات الفاعلين

للوجود في حالة تفاعل، من أجل إعداد أهداف مشتركة و وسائل تتجاوز الوحدات المنفصلة " (Mario Carrier, Serge Côté, 2000, p 03).

الانتقال من شكل اجتماعي بسيط إلى آخر معقد حيث الخضوع إلى عناصر شاملة، استلزم طرح نقاش بالنسبة لجزئيات تتكامل رغم أنه يسود بحركات تقنية، أين القياس و التقدير فاصل، في مواجهة سوق عالمي مفتوح أنتج مؤسسات تبحث عن نجاعة، لا تلغي وجوده في تدرج يرتبط بآليات عصرنة، تقتبس إجرائيا منهج بحث وعلوم، وتضع قواعد تصنيف في شكله الجغرافي والمادي، كما ويؤدي نحو تراتب أهداف اجتماعية كلية وثقافية، فتذوب كيانات معنوية أمام أخرى بما تحمله من تفوق إبداعي وابتكار " وإدخال ممارسة جديدة في السوق يحدث حالة لا توازن، فتشجع من لا يملك هذه الممارسات على معارضتها والمطالبة بمنعها" (Antoine Bernard de Raymond, Pierre-Marie Chauvin, 2014, p 76).

فالتركز على واقع اقتصادي في المجتمعات الحديثة ليس دون معنى، أمام حاجات تتوسع وتتأكد بمستوى رضا شعبي بالنسبة لفتاته الاجتماعية المختلفة، مع إن التركيز على بعد إنتاجي هو حقيقة موجودة، تعتبر الجوانب الأخرى من خلاله ثانوية، تتحقق بشكل تلقائي باعتبار ما تشمله من متغيرات اجتماعية أو ثقافية، تتركز في الجزء الآخر على مستوى الإبداع و تذهب المؤسسات المركزية إلى إقرار أهداف، لا تنحصر في بعد جغرافي أو رمزي، وإنما تتجاوز ذلك فتتمركز في شكل محوري بالنسبة للعلاقات التي تأسس البناء الاجتماعي، من خلال يقظة استراتيجية " تشكل إطار استجابة لإرادة تسمح من جانب بفهم حقيقي للبيئة من أجل تكيف لائق، يعطي لها في الجانب الآخر أسبقية في التطور من أجل التصرف واكتشاف الفرص " (Bekaddour Hassen, 2016, p 12).

الاقتصاد العصري توقع بين عناصر شكل الاختلال الماضي فيها صراعات كبيرة، رغم أنها بالجممل لم ترتقي إلى أكثر من خلاقات فكرية، مع التأكيد على جوانب إيديولوجية أو فلسفية، تراجعت أمام تحليل كمي أعطى أهمية أكبر للاقتصاد السياسي، بتدخل تمثيل اجتماعي وبالتالي مبادئ وأسس مصدرها قواعد شعبية، أعطت أهمية للأهداف المشتركة حيث تذوب مطامح الناس وآمالهم، مع ضرورة احترام الخصوصيات التنافسية " وفق مفاهيم حديثة كالوطنية ودلالاتها، التي ترتبط بالانتماء إلى دولة تعتبر كانتماء لمجموعات إثنية واعية بشخصيتها و ترغب في امتلاكها " (Guy Pervillé, 1997, p 237)، ينخرط فيها الأفراد طوعية، فتعبر عن إقرار لعناصر مجتمع يقتضي سياسيا إعادة تنظيم هيكلي، وفق مستويات مركزية تشمل أبعاد اقتصادية و تجارية، والارتكاز على حدود وهمية تفتح المجال أمام قدرات بشرية، محورها الأساسي يدخل ضمن الاعتماد على عمليات التوفيق في سوق عالمي مفتوح، بين مواردها

وإمكاناتها سواء كانت بيئية أو بشرية، باختيار العناصر المركزية التي تمتلك من خلالها قدرات إبداع، وأسبقية تجعل الأهداف موجودة في إطار تحكيمي للمتغيرات المختلفة، حول عقلنة متمثلة في قدرات المجموعة على الاختيار، والبحث عن تدرج أممي، حيث التفوق لم يكن يوما تمجيدي بالتركيز على بطولات معينة، لينحصر في خطاب مادي توجهت فيه المجتمعات حسب حجم اقتصادي و مستوى إنتاجي، والتدخل بمنطق جدلي و جهد أمام تخطيط استراتيجي، ينتهي بالاستسلام إلى تفاعل أشمل يقوم بالضرورة على عمليات تجريد دوري، بالبحث عن آليات تحكم بابتكار يضمن استمرارية، و غيابه و حتى التأخير يعني بالضرورة انسحاب إجباري يفتح المجال لمكونات إضافية.

2. بناء الموضوع:

رغم أن المجتمعات لا تقوم حصرا على قانون طبيعي، في الحديث عن سلوك استهلاكي مع حالات إدماج أخرى، فإنها تعطي أهمية إضافية لتصورات أخلاقية و معنوية، حيث أن كل المتغيرات التي وجدت لا يمكنها أن تلغي نظام تعاقد، يتأصل حول مفاهيم مركزية كالحاجات و الفائدة، سواء كانت فردية أو جماعية، فلا يكاد مجتمع محصور في الزمن و الفضاء أو حتى في حالة انفتاحه، يخلو من عمليات التنافس، سواء كانت ترتبط بمردود اقتصادي يتجسد، أو حتى نحو اكتساب محاور نفسية و روحية، لهذا تلجأ المجتمعات أثناء البحث عن عمليات تركز، إلى ابتكار أساليب و أدوات تفوق يتحكم فيها بعد غريزي في العيش، و يضمن لها التوسع إلى ما دون حدودها الأصلية، عن طريق عمليات الاتصال الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي داخل المجموعة نفسها أو حتى خارجها.

الحكومة هي عمليات نقد موضوعي، ترفض في إطارها مؤسسات المجتمع المستهدفة عمليات التسيير الكلاسيكية، لأن العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية الجديدة، لم تعد ذاتية أمام انفتاح عالمي، يفرض قدرات غير محددة من أجل الثبات، بل تتطور إلى بناء نموذج يتجاوز تجريديا قواعد تقليدية، ليصبح التنافس وعلى المستوى العالمي في سوق مفتوح، وسيلة وحيدة في التعامل، ما يستلزم بناء قدرات إبداعية سريعة تملك قوة تصورية غير محصورة، يمكنها في تلك المرحلة من التوازي مع صورة نمطية، أمام نمو حاجات الناس كميا وكيفيا، والذي خلق ظروف جديدة، ليصبح الاستثمار هو الركيزة الأساسية فيها لأن العلاقة بين الناس أصبحت مالية أكثر، تشمل عاصر الحياة المادية.

المجتمعات تنفصل بين الحماية و إلهام ينبع من مؤسسات اجتماعية قاعدية كالأسرة، حيث السوق يقوم على البيع وكثافة تعامل، لهذا يبحث تدريجيا عن الميول والأهواء، بالاستناد إلى إلغاء قسري للافتراضات النظرية، والابتعاد عن الحماية لتكون المنافسة أصلية.

الابتكار هو أداة قاعدية في التنافس، موازنة مع ما يحدث في المستوى الإنتاجي من تعديلات، وهو ما أدى لاحقا إلى إنتاج عمليات التخصص، و بالتالي العودة في شكل متتابع للأمم و المجتمعات، نحو توحيد إجرائي، يسعى إلى إثراء و تلمين لإمكانات الدولة الثابتة، بالتركيز على استحقاق و جدارة، يمكن من خلالها فقط اختراق سيرورة عصرية، تكون فيها المعركة علمية، تقنية و تكنولوجية، و بالتالي حيث الإبداع فاصل.

الابتكار أصبح يعتمد على البحث و التحقيق، فزاد العلم و تراكمت المعارف، خاصة مع ظهور مراكز التعليم لتلقين الناس أوليات كثيفة تتطور، و تعرضت في الوقت ذاته إلى عمليات منافسة كلية، البطل فيها مراكز بحث و تجريب، قوتها تكمن في استغلال منتج جامعي حسب ميكانيزمات اقتصادية محضة، فتجعل الذكاء و القوة المعنوية الطبيعية محور ضروري أيضا، إلى جانب كل تكوين علمي، و ذلك ليس وفق وجهة نظر عنصرية و انتهازية، و إنما بالخضوع إلى حدة منافسة و سوق مضبوط بمتغيرات علمية.

3. الحوكمة:

المعالجة التقنية تقتضي طرح تاريخي بداية، يستند على ضرورة بناء تدرج زمني بالنسبة للسياقات الاجتماعية و الكيانات التي وجدت، مع أن الهيمنة الاقتصادية لم تكن في العصر الحديث إلا تجسيد لمعطيات قاعدية، تعرضت لعمليات حجب أحيانا بوجه سياسي، بالبحث عن آليات تنظيم مدني، أو في مجال التدخلات المعيارية بما فيها من عناصر ثقافية و دينية، من خلال زيادة الاعتبار لعلاقات الناس بمؤسسات العقيدة، والتي تمثل في الواقع جانب إضافي، أثناء البحث عن بدائل موضوعية، يمكن فيها مواجهة إخفاق حضاري وتراجع في المكونات المرحلية " التي تشكل نظام بديهي لتطور المجتمع، بمعنى معطيات موضوعية تشكل عوائق شبه طبيعية، لها تأثيرات في نفس مستوى الواقع الجغرافي، و الجيوفيزيائي (Mostefa Boutefnouchet, System sociale et changement social en Algérie, p 28).

الواقع الاقتصادي في الجمل محدد إقصائي، يجسد ميدانيا من خلال البحث و التفكير فكان مرحلة تالية تتبع، نتجت عن فائض إنتاجي حقق في الأصل مكاسب إنسانية كبيرة، تقنية كانت أو إبداعية، نبعت من إرادات فردية رفضت أمر واقع، لتبرز فيما بعد بإيجابيات عامة، مع ما تمارسه من تأثير على أنظمة المجتمع ومؤسساته، فيمارس العصر الحالي إلغاء شبه كلي لكل المحاولات التي أرادت التمرکز في إطار ثانوي، لتجعل البعد الاقتصادي سامي في علاقات المجتمعات و الدول، أمام إنتاج عالمي متسارع و إبداع معرفي و تقني راقى، تحولت في إطاره المحاور الاجتماعية ومؤسسات الدولة المختلفة إلى آليات تخضع،

زادت قوتها بالانفصالات المؤسسة على تنافس مفتوح معاملة قدرات بشرية و نتائجه مستوى عيش عام " يشتمل على تنظيم سوق بطريقة حتى لا يصبح النشاط الاقتصادي يتعرض لعمليات تشويش، بسبب التدخل في لعبة قانون العرض و الطلب " (ZOUAÏMIA Rachid, 2017, p 08)، فالتحكيم عملية مضبوطة تقتضي تقدير رقمي، تتجاوز فيه الأمة أطروحات فيها تحليل و نقاش غير علمي، وبالارتكاز على معطيات نقدية ترسخ نماذج مفاهيمية في الموضوع، ودون البحث عن المصادر التي جعلت الترشيح ضرورة، فإن ذلك ساعد في رسم ملامح تغيير بالانتقال من التسيير إلى حوكمة حقيقية، خضعت فيها الجامعة لخبرات أولية بما فيها من مراكز بحث وتقصي، نبعث من فكر مقاولاتي يبحث عن نجاعة اقتصادية انطلقت من بعد زماني فيه ازدواجية، برز مع أفكار حديثة حول الترابط الضروري بين الكثافة البشرية في إقليم ما و مصادر العيش الموجودة " فيما يعرف بالديموغرافيا الاقتصادية، و اهتمامها بتحليل تأثير المتغير الديموغرافي على الوظائف الاقتصادية والتنمية " (Guy Maurau, 2002, p 13).

1.3 الحوكمة في سياقها التاريخي والقيمي: فهي لم تنفصل عن غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى، سواء كانت إنتاجية أو تسييرية بانحصارها في بعد توقعي، يذهب إلى بناء وجه نقدي أمام تأسيس قاعدي يستلزم التدخل، بهدف إلغاء مقومات كانت تبدوا مركزية أمام سوق عالمي يتسارع، لتصبح الأسس التقليدية كالهوية الوطنية و المجتمع المحلي في حالة تراجع، أمام نمو منطقي لحاجات الناس بوجه كمي كان أو كيفي، يظهر بارتفاع دائم لمستوى عيش ونمط وجود بما يشمل من سلة غذائية، وحاجات أخرى طبيعية ومستوحاة، نتج عن عمليات اتصال، ورغم الانفصال السريع الذي يبرز في مستوى الإشباع والتنمية، فإن ذلك لا ينفي تطلع جماهيري يتضاعف بتطور إعلامي، لتصبح الأمم والمجتمعات تعيش في وحدة أو ترغيب فيها، فيما يتعلق بمطالبها التي تركز على حاجات مادية ورمزية، و هذا مهما اختلفت الأقاليم سياسيا أو جغرافيا " والمقاومة الشعبية من أجل تنمية وسطها الاعتيادي في العيش والحفاظة عليه، قد تعرض لتفجير وطميش بالضرورات العصرية للإنتاج، مشكلا ظاهرة بدلالات حقيقية للميول السوسيو-تاريخية الحالية " (Mario Carrier, Serge Côté, 2000, p 302).

الفكر اللبرالي الحديث يمارس تأثيرات عميقة في المفهوم، بجعل الانفتاح الاقتصادي والاستثمار ركيزة أصلية، في مجال التخلي تدريجيا عن عوائق اجتماعية كاللاعدالة، الانفصال الطبقي والاستغلال، والعمل على جعل التحكيم درجة تتفوق في مجال الاختيار، الذي يحدث بين أساليب تسييرية لها صورة توضيحية في مجال إبراز حالات عجز ماضي، في مجال تحقيق تطلعات أصبحت تخضع لمقارنات مختلفة، باستفادة الأمم و الأقاليم من تكوين عصري و شبكات اتصال مختلفة، سقطت من خلالها نقاشات كانت أولية

بالنسبة لكل وعي سياسي أو إيديولوجي، فتكون العلاقة بين الناس مالية ترقى فتشمل كل عناصر الحياة المادية في العلاقة مع المجتمعات الأخرى و تأثيرها في بلورة هويات محمولة " والصراع ليس فقط مادي حسب حجم إنتاجي، ولكنه يترجم أيضا في خلاف في التمثلات، تتحدد بكمية من القيم التي ترتبط مباشرة بما يقابلها من عمل " (Ahmed Henni, 1993, p 41)، فتشير إلى ضرورة تبني دقة إنتاجية، وبالاعتماد على قدرات بشرية تستهدف جانب معنوي، يجعل الوحدات غير راضية تتواجد في بحث دائم عن تنمية حياتها وتطوير أسلوب تفاعلها، ما يجعل العلاقات تسموا بوجه اقتصادي يرتكز في الغالب على طلب اجتماعي، لم يعد محصورا في حاجات أولية و بيولوجية وإنما وفق حركية مطلقة " واستراتيجيات تحكيم فعالة تستند بداية على إرادة سياسية قوية، تدعم بطلب شعبي من القطاع الخاص و المجتمع المدني " (Reyna Josvah-Rabiaza, Nivo Andriamiharisoa, Julisse Rarafamilanto, 2015, p 03)، فيكون الفرز بداية بين مجتمعات تبحث أو تجهد في سبيل خلق تموقع، تحقق فيه رضا مادي والعمل على تحسينه، أو حتى ضمانه في المدى المتوسط و الطويل، والحل الجوهري بالانخراط في حركة إنتاجية تتطور في الفضاء والزمن.

2.3 العصرية: المجتمعات تتجزأ بين جانب يبحث عن آليات تطور و أدوات استمرار، أو التواجد في سوق ليس بشكل حمائي، وإنما حيث الإلهام الاجتماعي يصبح محرك، من خلال تركيز اهتمام أكبر بالوحدات الدنيا ممثلين في أفراد المجتمع ومؤسساته التقليدية كالأسرة وجماعات الهيمنة " والسيطرة المشتركة لكل فعل ثقافي، تمثل تعارض للإنسان مع الطبيعة وتفسيره لها، فترتبط بداية بنشاط الحياة والوجود، حتى تضمن وسائل عيش واستقرار " (Mostefa Boutefnouchet, 2004, p 88)، والتي يكون لها صدى في مجال التوجه الاستهلاكي للأفراد بوجه خاص، مع أن التركيز على مبدئين الأول فردي كما أشرنا، باعتبار أنه ينطلق من تحويل الوحدات البشرية إلى واقع مادي، يحاول الفاعلون المركزيون في العملية الإنتاجية استرجاعهم بشكل طوعي، فتكون قيمة السلع و الحاجات الموجودة في سوق موضوعي، تحاول الاستجابة لأكبر قدر ممكن، فيكون لها مبدأ تطوعي تحاول من خلاله القيام بعمليات استدراج، هدفها ميول بشرية وهو ما يكون واقعا في السوق العالمي وسيلة مركزية في التنافس، بالبحث الدائم للعمليات الإنتاجية عن مستوى استجابة تنطلق من خصوصيات بشرية وميول إنسانية بيولوجية، أو بالوجود في إطار مقارنات اجتماعية أفقية أو حتى تنبئية " فتصبح المواجهات الاستيعالية بالنسبة لأي مشروع تنموي، تقتضي تحقيقات حول البناء و طريقة عمل النظام الاجتماعي " (Marc Cote, 2005, p 98)، بالاستفادة من ميل بشري نحو آليات حراك اجتماعي، و سعي الأسر إل تحسين ظروف وجودها، ما يستلزم التخلي عن

مبادئ كلاسيكية، جعلت السلطات المتتالية تتأسس على بناء افتراضي وأفكار حمائية مختلفة، تتعارض بالمجمل مع كل الاقتصادات الأولى التي تنطلق من منافسات إقليمية، إلا أن الوجه الضروري يقتضي البحث عن صراعات منخفضة، تسعى من خلالها البرامج التيسيرية إلى توجيه الحماية إلى قدرات استهلاكية، فهي لها وجه شمولي أو منافسات كلية على المستوى الأعلى بين المؤسسات العالمية، و الهدف فيها لن يكون تجاري أو قومي، بقدر ما يقوم على هدف أعلى بالاستجابة إلى مطالب شعبية، يبحث فيها الناس عن توسيع سلة غذائية و قدرة شرائية.

4. الابتكار:

بحث المجتمعات المختلفة تاريخيا و جغرافيا، عن سياق ثقافي وخاصة سياسي يضمن وجودها في إطار فيه استمرارية و استقرار، بالتركيز على عنصرها البشرية، بافتراض العمل باجتهاد على إلغاء الانفصالات الطبيعية و المعيارية، مقابل ما تمثله من عوائق في مجال تحقيق حاجات الناس، أو بالوصول في حد أدنى إلى مستويات توافق، تقبل من خلالها العناصر التشكيلية وجودها وفق عقلنة و منطق " عن طريق آليات تشكيل هوية وطنية، بالسعي إلى طرحها في سياق عالمي يتميز بتحول في الخطاب السياسي، فالتعدد الثقافي و المعنوي يعيق تجسيد الانفصالات المعنوية والسياسية، التي يستند عليها في تكوين الأمم " (Laurent de Briey, 2009, p 119).

الأقاليم مهما كانت تمر في وجودها بثلاث مراحل نضج، وفق حركية ليست بشكل إجباري و إنما بالخضوع إلى ترقية ثقافية و مفاهيمية، تظهر في مناطق دون أخرى و تنعكس تجريديا بالاختلافات العالمية، التي ظلت تحت سيطرة مجالات على حساب أخرى، بوجود هيمنة مادية و غير مادية تبرز بحدود قطعية، في جانب منها بحث و ابتكار، أمام اكتفاء الجوانب الأخرى بالاستعارة، ودون الخوض في تعليقات عفوية إيديولوجية أو قيمية، فإن المجالات السياسية يمكن فيها الفرز، بين جانب بمميزاته المنطقية و بالاستناد إلى جدليات طبيعية، أمام جانب ثاني بقي عاجز في حالة متراجعة تبين عجز أزمي في بناء منهج " وهو ما كان له بعد إيجابي نسبيا، بتحطيم الاحتكار الذي مارسه البرادغم الأجنبي، إلا أنه في المقابل لم يستطع إنتاج نموذج ينافس ما كان قائم " (Ali El-Kenz, 1989, p 25).

الخلاصة أن المجتمعات مهما كانت بدايتها، سواء سياسية في البحث عن تركيبة مؤسسية لا تخلوا من توجه مثالي، أو ما تلاها من محاولات إيديولوجية و دينية، فإنها تراجعت بالضرورة أمام هيمنة اقتصادية استندت على بعد كمي، جعل الطلب الشعبي محاورها تتوسع، يبحث الناس الدائم عن تحسين ظروف عيشهم كأولوية اجتماعية، تصبح السياسة من خلالها تتكفل بدور استشرافي، فيما يمارس الدين حافز

إضافي له وجه رمزي، و يتجسد بمحمول لا مادي قيمي أو معياري، لن يكون له جدوى دون حاجات مادية ملموسة " فالاقتصاد يأخذ في التعبير الماركسي مفهوم جدلي يبين أن الصراع المادي هو أصل التقدم المادي وحتى الاجتماعي " (Ahmed Henni, 1993, p 41).

1.4 الحاجات: التركيز على طلب شعبي هو حقيقة، نجد من خلاله المجتمع بمحاورة المختلفة ينحصر في إطار مفارقات، أنه لا يمكن تحقيق الحاجات إلا بطلب تذهب ما دونها إلى عمليات إلغاء، وتصر من جانب آخر على الاستمرارية في الخضوع إلى سيطرة اقتصادية، و الهيمنة في ظل الظروف العالمية بما فيها من انفتاح اقتصادي وسوق تبادل، مصدره تقسيم عمل وتخصص وظيفي يخلق مجالات تنافس أساسها عقلنة ومنطق و بالتالي بحث وتقصي " حيث الإقرار بمميزات وظيفية، باعتبار أن الاقتصاد بهدف جوهري نحو تحقيق الحاجات الاجتماعية، وكل تقسيم للعمل بين الناس ترقى في وجهات نظر تبحث عن فائدة " (Abdellatif Benachenhou, 1981, p 83).

الابتكار هو في الأصل أداة قاعدية في التنافس، موازاة مع ما يحدث في المستوى الإنتاجي من تعديلات مستمرة، وفي جميع ملامح الحياة المادية أو المعنوية، وانتشار الدول الوطنية وبروز وعي قومي نحو الثروة والازدهار، ألغى العناصر التقليدية من أجل اهتمام أكبر بكل فعل تنموي واقتصاد، خلق فيما بعد مجال للبحث و الإبداع، من خلال نضج تصوري و تطلع، بدايته تنشئة مدرسية و ينتهي بتثاقف اجتماعي، يكون المنطق الكمي فيه بقوة والعقلنة بهيمنة تقدر كل فعل ابتكاري " يساهم في خفض تكاليف نشاط، من خلال البحث عن تحقيق الحاجات العمومية بأقل تكلفة حتى تصبح فعالة " (Debbi, 2018, p 34)، و تتحدد القدرات الإبداعية في المجتمعات بعناصر أساسية، تلجأ في توقعها التاريخي إلى إدراك حسي للمفهوم، بأولوية تتمحور حول ضرورة توفر إطار إبستمولوجي، بالنسبة للتفاعلات العلمية بمحاورها المنفصلة، و التي تجعل الإبداع محصور ومضبوط رمزيا في أبعاد جغرافية دون أخرى، بفعل مميزات تراكم و بحكم تطلع استباقي، ببحث المجموعة عن آليات تستطيع من خلالها تحسين ظروف عيشها، فكان اختراق المجال بصعوبات كبيرة أمام غيرها من التراكيب البشرية، و هو وضع ما يزال قائم أمام بروز هيكل جديدة، تسمح بسيطرة أصلية لكيانات على حساب أخرى " فقد شكل التطور في الدول النامية مفترق بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي، من خلال تقسيم العمل و الاستعارة المنهجية، فينجز بطريقة قوية و يفرز مجالات متغيرة أو مفروضة، تجعل الحياة ترتبط بعناصر خارجية " (Marouf Nadir, 1981, p 53).

فالابتكار يعتمد على تراكم و كثافة تحتاج إطار مادي يجمع، و يفتح المجال لنقاشات أولية أحيانا أو ثانوية، سمح التخصص المتواصل وفقها تكوين مؤسسات جامعية، تأخذ على عاتقها البحث والتفكير، وتوفير بيئة خصبة من أجل العمل على إيجاد حلول للمشاكل المختلفة، وللتناقض البارز بين مطامح الناس الآنية وإمكاناتهم المختلفة في الاستجابة، ما يستلزم بالضرورة إعطاء أهمية أكبر لموارد المجموعة التي لا تنضب، بما فيها من إمكانات بشرية و إبداعية، مع التأكيد على إلغاء رواسب تقليدية وتمايزات كلاسيكية، تنهزم بالضرورة أمام استحقاق و جدارة " بالعودة إلى حوكمة جامعية تمثل ضامن أساسي للنجاح والتحول، ومفتاح ليس فقط لتأطير رسمي وتنظيم، ولكن كمرجع يضمن جودة " (Mezhouda Abdelmalik, Pr.Sahel Sidi Mohammed, 2018, p 765).

2.4 التنافس: يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة، يرتبط في الغالب بسياقات زمنية تساهم في تحديد آلياتها، أو بواقع اقتصادي خلق تعديلات تبرز ببيئات فيها مميزات مبادرة أمام أخرى تخضع، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى عمليات تغير واسع، مست أنظمة المجتمع و مؤسساته، بأن جعلت المعركة العالمية و العصرية تقنية أو تكنولوجية، فتصبح العوامل الأخرى و عناصر التفاعل هامشية تتعرض لمراجعات دورية " فتكون من خلالها الشمولية و عدم مركزية النشاط من جانب، عوامل تعقيد و تطور، ليشمل الجانب الآخر تقنيات إعلام و اتصال، ثم أخذها بعين الاعتبار من أجل اقتراح أدوات فعالة لتسيير التحول و الإبداع " (Danielle Potocki Malicet, 2006, p 59).

مع التأكيد أن الحركة الجديدة نقلت الصراع من مستوى مادي، ليتمركز في محددات معيارية جديدة، تحولت فيها عناصر القوة التي تسقط في مجتمعات تختلف عن غيرها، من خلال ما وصلت إليه من إدراك موضوعي لقدرات لم تعد محصورة، باستغلال الإمكانيات المختلفة وبالتركيز على توفير بيئة يسموا فيها إنتاج الناس و إبداعهم " والوصول إلى تنمية منسجمة للمجتمع تحترم الحاجات المشتركة، باعتبارها مصدر الشرعية لكل ممارسة عمومية " (Reyna Josvah-Rabiaza, Nivo Andriamiharisoa, Julisse Rarafamilanto, 2015, p 04)، و التي تنطلق من حالات رفض لآليات عمل تستمر في الوجود من فترات ماضية، كانت لها انعكاسات سلبية و تأثيرها الكبير يسير بالتوازي مع درجات إرهاب بدني ونفسي للإنسان دون أن يكون لها نتائج ملموسة في الواقع.

هذه الحركة تقتضي بالضرورة إعادة تكوين لأولويات المجتمع، بالاهتمام أكثر بقدرات وحداته البشرية بعد اكتشاف عناصر أولية تنبع من إدراك شامل للمجموعة، بأن الاهتمام ببيئة اقتصادية في الدولة هو أمر أساسي، لكنه لن يرقى إلى مستوى الاستجابة لتطلعات جماهير، دون التأكيد على أحداث نوعية مشتركة

في الأمة حول قدرات تغيير، مصدرها رد الاعتبار لتكوين بشري و فتح أفق عالمية " لأننا في عصر يمكن فيه شراء المادة الأولية، وتقليد التكنولوجيا، واستعارة الأموال، فلا يبقى إذن سوى المؤهلات والمعلومات كعوامل يمكن أن تعطي أفضلية في التنافس " (Bekaddour Hassen, 2016, p 06).

المردودية في الاستثمار البشري أكثر نجاعة في المجال الاقتصادي، مع ما يحدثه ذلك من توافق قيمي، يستند على عدالة و مساواة، تذهب إلى استغلال قدرات الناس و مؤهلاتهم، و العمل على تحكيم نسق بالسهر على بحث و تطوير، بإعطاء الأهمية الأكبر للقطاعات التي تسمح للمجتمع بالتواجد في سوق عالمي، يعتمد على دقة إنتاجية و إتقان بالاستناد إلى قدرات إبداعية وابتكار، لأن الاقتصاد الأول نظريا يأتي من التسخير المفقود و المعدل للموارد خاصة البشرية.

5.الخبرة:

الانفصال الحالي بين علوم مادية ومعنوية ليست حالة مبتكرة، باعتبار ما عرفه المجال من تراكمية قد تكون أحيانا كبيرة، فكان التخصص مرهون بواقع اجتماعي جديد يتأسس على علاقات مختلفة، زاد في إطارها الاتساع مفاهيميا وشكليا، بالنسبة للانتماء الوظيفي للأفراد حسب حالة تتداخل، في الإشارة إلى الترابط بين مستوى علمي وجودة، وكل إدراج تقني وخاصة آلي يتضمن خصائص مهنية دقيقة، فكان الاتصال بوضوح شديد و علاقات تتبادل بين مستوى إبداع مهني و إقبال معرفي و ثقافي، ما فرض واقع يتأسس على تقسيم عمل في شكل يتوازى بدرجات متفاوتة، أمام كل إنجاز علمي وازدهار، مع ضرورة التأكيد أن هناك ميل متزايد نحو العمل المستند على مجهودات فكرية، مساهما في تراجع متتالي لما يقابله من مهن تعتمد على وقائع تتعدد" فالتقنيات الجديدة أصبحت جزء من الممارسات العادية والمعاملات اليومية للفاعلين، و يمكن أن تصبح بالنسبة للمستخدم مخفز للتشكيك في قدرات و حدود الأدوات التي يستخدمها " (Danielle Potocki Malicet, 2006, p 56).

1.5 البحث العلمي: والتخصص أيضا يستندان على تراكمية تاريخية في مجال البحث و التقصي، ويساهم في تحديد عناصر مكونة تبين مستوى نضج في ملامح تركيبة، و ذلك بالحديث عن إطار فلسفي جامع لا يتطلع إلى مستوى التحقيق، بقدر ما يبين انتماء علمي بما فيه من مفاهيم تتداخل أحيانا أو تتقاطع، و الواقع الحالي يشير أن ذلك لم يعد محدد قاعدي، باقتصار التحليل على بناء إبستمولوجي وشبكة مفاهيمية من خلال اكتفاء التدخل الأصلي في حدود نظرية وجدت في الجامعة إطار مادي لتجسيده " تتمركز في الصراعات الأكاديمية لتخصصات تتربط رغم محاولات الاختلاف، تعين حقل تاريخي للبحث بالسعي إلى تكوين نماذج تشرح، و تعتمد على صراعات أو توافق علمي يجند في الزمن و

في بناء إطار تخصصي" (André sauvage, 1992, p 124)، وتدعمت ببناء اجتماعي كانت بدايته صراعات حقيقية أو رمزية، حول موضوع اختراق المرأة لفضاء عام بأشكال مختلفة، تتمحور إجمالاً حول تعليم وعمل، إضافة إلى التحول الاقتصادي المصاحب للثورات في أوروبا، والصناعية منها إجمالاً بتعميم المكننة والآلة، وما صاحب ذلك من تأثيرات بزيادة الإنتاج إلى مستويات قياسية من جانب، وإلى التخلي عن الكثير من سليلات الفترات السابقة من جانب آخر، كساعات العمل، تشغيل الأطفال والعمل الشاق، ما فتح المجال للانطلاق في مرحلة جديدة، تنحصر نسبياً وفق عمليات تشكيكية في ما عرفته المجتمعات الأولى من تقدم، بإعطاء أهمية أكبر لكل فعل عقلي أو إبداعي" فعصر الطاقة يرتبط بابتكار آليات من أجل زيادة الإنتاج وفعالية استخدام الطاقة، وفتح الجانب الإجرائي وآليات تفاعل" (Ahmed Henni, 1988, p 17).

ساهم البحث المتسارع والمتراكم إلى إيجاد إطار مادي لتلقين أوليات مركزية، زادت أهميتها من خلال سنوات التكوين المخصصة، ليتوجه الاقتباس أيضاً نحو خلق تعميم تصوري في مجال التعليم بتحديد حد أدنى إجباري، و هو ما توسع ليشمل بيئات متعددة، يزيد تدريجياً مع انسحاب الاستغلال المهني للأولاد وانخفاض نصيب الأسرة عددياً " وشمولية الفعل التعليمي عند المجموعة هو ما يميز التعليم القاعدي، و كل نشاط يخضع بالضرورة إلى هدف خاص، ولكنه يتحدد في مجال خدمة استراتيجية كلية " (Serge Jouin, Marcel Lesne, Louis Rigaud, Jacques Simon, 2001, p 143).

2.5 الوحدة العلمية: فالثورة الصناعية مبدئياً عملت على ترسيخ فكر مثالي، عرف في إطارها العمل المستند على القوة البدنية تراجع، بانسحابه أمام الابتكارات المتسارعة التي تعبر عن مجهودات فردية، تميل إلى تنويع بعد إنساني بالبحث عن تحسين ظروف العيش.

وتطورت بشكل متتالي في العصر الحالي مع زيادة الإنتاج الفكري، ليصبح التخصص صورة مطلقة تعبر عن تراكم علمي لم يسبق، كان له دور جوهري في الانتقال من المؤسسات البسيطة، التي لعبت فيها الأسر المنفصلة دور تحريكي من خلال تكفلها شبه الذاتي بتحقيق حاجات أفرادها، إلى مرحلة أخرى أصبح للمجتمع مظهر أسمى، بعجز الوحدات الدنيا أمام تصور كلي تذوب فيه المطامح الفردية أمام أهداف مشتركة، تتكامل في مجتمع يتألف من وحدات تجمعها مصالح مادية و معنوية، و تخضع في تحقيق حاجاتها إلى هيئات بعينها فرض الإنتاج العلمي و الابتكار مميزاتا الخاصة، فكانت مراكز التعلم المختلفة إطار جامع لتلقين الأسس التخصصية، و بناء إطار مفاهيمي بمقتضيات عصرية " و آليات التقسيم أدت إلى تدمير ذاتي للحقل الجامعي، باعتبارها ممول بالمتقنين الضروريين لتكوين intelligentsia، تنتج فيه

العلوم الإنسانية مؤشرات ذات معنى، لأفراد يحملون نظام من الدلائل و الإشارات، و لكنه يرتبط بشكل ضعيف مع التجارب الملموسة للمجتمع و بالثورة التجريبية " (Ali El-Kenz, 1989, p 27).

من جانب آخر فإن التطور المادي الكبير جعل الجامعة أيضا تتراجع، بدخولها في منافسات قد تكون أحيانا كبيرة من مخابر البحث المختلفة، بأن أخذت شكل عالمي ينصرف إلى تهمين انفتاح اجتماعي، ويعمل على إلغاء الحدود التقليدية، فتركز أولا على مبادئ استحقاق وجدارة، ورغم انصرافها إلى تخصيص إطارات علمية إضافية و مراكز بحث داخلية، فإن ذلك لم يلغي تصنيفات أصبحت مركزية، حيث الاكتفاء بمحوصة مناهج تعليمية، فيما ذهبت المراكز الأخرى إلى استقطاب المشاريع البحثية ذات الوجه الاقتصادي بالتحديد، والتي تبحث في إطارها المؤسسات المختلفة والحكومات عن نجاعة استثمارية وفق خطط نموذجية " فالبحث التنموي يشمل دلالات واسعة، ترتبط بمختلف النشاطات الإبداعية التي تحتاجها المؤسسة من أجل رفع قدراتها الإنتاجية و التنافسية " (Edouard Bonnefous, 1975, p 161).

فالمخابر منتوج نقدي للتعديلات السابقة و الأساليب التسييرية، سواء الإنتاجية أو الخدماتية، فتنطلق من مراجعات افتراضية، صورتها الاجتماعية رضا شعبي يتواجد حسب آمال عيش يتأسس بعقلنة محلية بما فيها من عدالة، مساواة، واستحقاق أو موضوعية، حسب الانتشار العلمي باجتهاد الأمم إلى اختزال زمني، وجدت سبله في تحديد محلي و إدراك واعٍ يشمل قاعدة تعترف بعوائق راسخة لا بد أن تتغير، فتذهب إلى استعارات منهجية خارجية، تمثل اعتراف شكلي يجسد غياب منهج أو وجوده في حد أدنى في حالة مهزومة بأبعاد الحضارة، بما فيها من ركائز حضارية أو صناعية زالت فيها التفاوتات التقليدية، جغرافية كانت أو ثقافية " والدول النامية تعاني من اختلال توازن، يصيب تركيبها المعياري التقليدي بفعل هجوم حضاري غربي " (Serge Jouin, Marcel Lesne, Louis Rigaud, Jacques Simon, 2001, p 184)، فتنتقل إلى مراحل متطورة تتمركز في قدرات إنتاج، وتنفصل من خلالها المجتمعات بوجود جانب منها في حالة تنشئة علمية و إبداع، وقع بأحداث تتراكم وكثافة إنجاز، ولكنه ساهم في خلق حالة تشبع يبقى في إطارها لدول الصف الثاني اختيارات أخرى، تقوم من خلالها بعمليات إسقاط إجرائي، يسمح لها باستيراد آليات إنجاز وابتكار، فوجدت في مراكز البحث المختلفة بيئة نضج، تراجعت من خلالها المؤسسات المحلية التي تتكفل بعمليات تلقين، لم يقصى دورها مع مساهمات فعالة في تكوين إطار بشري، وإنما برزت له آليات عمل جديدة و بوجه شمولي في المطلق، بالخضوع إلى مؤسسات عالمية زالت فيها الفواصل التقليدية و بروز أشكال تنافس جديدة هدفها رقي بشري و تفتح إنساني.

6. الاستطلاع:

بالنسبة للتحكيم كمفهوم عصري لم يكن سامي بوجهه التجريدي، باعتبار الميل المتتالي نحو نماذج رياضية يكون القياس فيها بأولوية، موازاة مع ما يقدمه ذلك من قدرات فرز، تكون في الأصل منطقية أو أنها تركز على عقلنة علمية، كانت نتيجة لموقف تنافسي وسوق مفتوح، يمارس وجوده من خلال مردودية إنتاجية، تبتعد عن خطاب عفوي أو عاطفي لتتمركز في مضمون اقتصادي " لأن الإنسانية تواجه نفس المشاكل في الغالب وهي الصراع ضد المجاعة والندرة، وفي إطار هذا الصراع يظهر الفعل الاقتصادي، فيقوم الأفراد باقتراح اختيارات و بخلق وسائل ملائمة للصراع " (Abdellatif Benachenhou, 1981, p 36).

الانتقال من الوحدات الصغيرة إلى المجتمع الشمولي، بالاستسلام لعناصر البيئة الطبيعية وخصائصها المتميزة و المحددة جغرافيا، ساهم في خلق نظام عالمي كانت التجارة و التبادل فيه بأهمية كبيرة بفعل النتائج المحققة، و في مقدمتها سلة غذائية و حاجات تتوسع، عرفت من خلال حركات التبادل إلغاء قسري لمحددات أصلية أو طبيعية، و هو ما أدى بالتوجه نحو الإنتاج و بكثرة، باستغلال هذه المميزات المناخية والبيئية باعتبار ما توفره من أموال عند البيع، تسهل التواجد في سوق عالمي أكثر، و بالتالي تحقيق حاجات سكانها النامية في خضوعها إلى وعي مطلق، تحول إلى حالة رفض للعيش بأي وسيلة، و لكن بالتأكيد على ضرورة التمركز في إطار مادي محدد حسب مقارنات علمية شفافة " و التصنيف يهدف إلى بناء خطاب مشترك يحمل توافق، يسمح بربط عناصر فردية بطبقات أكثر عمومية " (Antoine Bernard de Raymond, Pierre-Marie Chauvin, 2014, p 74)، ليس بالنسبة للسلع وحدها وإنما عناصر الوجود المختلفة، التي توجد بالضرورة في حالة خضوع نسبي إلى قانون الطبيعة المحدد للأسعار، وتأثير ذلك في خلق قيمة مضافة مع ما تمثله في المستوى الاقتصادي العام و فروعه، التي لا يمكن أن تنفصل عن ذلك بالخضوع إلى قانون استثماري سامي، تلغى في إطاره التخصصات التي ليس لها نجاعة، و ذلك بالحديث عن فائض قيمة يسمح للمؤسسة بالاستمرار في سوق تنافسي، لم يعد محصور مع أن غياب كل ذلك يؤدي إلى خلق سوق فيه تشويهاً باطنية، يكون لها مميزات تأجيل لا أكثر في انتظار حركة إقصائية بالضرورة " و المنافسة تخلق بداية فوضى يتكفل الإنسان بتنظيمها، لا تكون فيها الحركة بسمو و إنما نتيجة ممارسة " (Ahmed Henni, 1988, p 15).

1.6 الفعل الإبداعي: العامل الأكثر أهمية في العصر الحالي و مع مميزات التنافس فيه، تتمحور حول البحث و التطوير و التي تمثل في الواقع جوهر العلاقات العالمية، سواء كانت سياسية أو حتى اجتماعية و ثقافية، فإنها تنتهي بالضرورة في شكل اقتصادي سامي، مجسدا الانطلاق في صراعات مادية و تنافس،

يحل محل النماذج التقليدية في العلاقات التي تأسست طويلا على معطيات سياسية عسكرية أو إيديولوجية، تنقل التعاملات بين الأقاليم المختلفة من وجه فيه عنف إلى آخر رمزي " فالعلاقة بين الاقتصاد و المجتمع هي علاقة تبعية، و كل نظام يتعلق في مستواه مع الآخر، من حيث التأثير" (82 p, Mostefa Boutefnouchet, 2004)، فيصبح الاقتصاد الأول نظريا بالتسخير المفقود و المعدل للموارد، بالبحث عن الآليات الأكثر نجاعة وفق مناهج متراكمة تاريخيا، فيشكل فيها الجدل الاقتصادي المفتوح حالة تعديلية، خرج من إطارها المستند على تحقيق فوائد لعناصر اجتماعية دون أخرى، ليصبح المجتمع الكلي بأهداف تفوق تذوب من خلالها أهداف الأفراد سواء التي تتكفل بعمليات الإنتاج أو الفضاء الاستهلاكي، مع أن العلاقات تتراوح في مجال تحقيق بيئة تكون فيها الاستفادة مشتركة، و بالتركيز على الطاولة الأسرية التي تمثل مصدر للقرارات الكلية " لأن الصراعات تنتج عقد اجتماعي، يأسس توافق في المبادئ العامة، بالسهر على تنظيم قطاعي، تولد وفقه قوانين جديدة " (p, André sauvage, 1992, p 12)، في سعي الحكومات و الأمم إلى توفير ظروف عيش لائقة للناس في حد أدنى و بانسجام.

المجتمعات تتحدد بغريزة عيش تمثل في الغالب ركيزة للفرز بين الأمم و المجتمعات، في مجال بذل الجهود المختلفة، حيث الانطلاق من رفض معنوي للعيش في حد أدنى، ببناء مقارنات طويلة في الزمن أو أفقية اجتماعية و ثقافية، تتأسس على مطالب فذهب إلى بناء قيم أخلاقية، و تنشئة مجتمع في إطار عصري ناقد، يميل إلى القيام بإصلاحات دورية تتكفل من خلالها التركيب و الانتقال من التسيير إلى الحوكمة " وتتدخل فيه المجموعات الأولية نحو الحماية، فتسمح بالمحافظة على اتصال عاطفي أصلي، يعطي في الجانب الآخر للوحدات التي تنتمي إلى مجال أوسع قدرات مقاومة " (Edouard Bonnefous, 1975, p 79)، و بالتالي تحول مفاهيمي، فعوض السهر على الإدارة والتخطيط، تنتقل الإجراءات إلى تثمين كل عمل ابتكاري بما فيه من بحث وتطوير، ينزل التقديس فيه من مجال سياسي أو ضابط، لينحصر في كل فعل إنتاجي، يقتضي بالضرورة في سوق عالمي مفتوح اهتمام متزايد بكل الإبداعات، سواء كانت فردية أو جماعية، داخلية أو خارجية، ما يعطي أهمية أكبر في مجال لاحق لمراكز صنع القرار الاقتصادي و ليس السياسي، بما فيها من جامعة و مراكز بحث، موازاة مع ما تقدمه من قيمة تجعل المؤسسات الأخرى في حالة تبعية، تجهد في سبيل توفير بيئة خلق و إبداع " فتؤدي الدراسات الموازنة إلى جمع معطيات مبعثرة وتقدير معلومات إضافية، و تقتضي المرحلة الثانية استشارة الخبراء، فتعطي الأولوية لنيل و إعداد قياسات بوحدة فيزيقية، و هكذا التحكم في المصروفات الحقيقية " (Ibid, p 202).

الحكومة هي استطلاع من أجل المردودية، من خلال البحث عن السبل التي يمكن أن تحقق للمجموعة تفوق، و ذلك باستغلال قدرات محلية على المنافسة، و الجزائر بحكم واقعها التاريخي بداية ثم وفق هيكلية سياسية و اختيارات الاقتصادية، تبين أنها لم تلجأ يوماً إلى فعل تحكيمي، من خلال نماذج تلجأ إلى بناء معادلات تتساوى الحكومة وفقها مع كل تنمية و تطور، و انعدامها يعبر بالضرورة عن اختلال وغياب توافق جعل الأسس بالتراتب الأممي يتحدد بشكل قيمة أكثر يستلزم خلق تصور عام " يشير إلى فوائد الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد في المستقبل، من خلال خلق فرص عمل وإيرادات، الحصول على تكنولوجيا حديثة، استغلال عقلائي للوحدات الإنتاجية، نقل المعرفة وتكوين الكوادر.. " (Mohamed-El Hocine Benissad, 1982, p 24)، مع أننا لا نشير إلى مستوى افتراضي، و لكن الأصل في المفهوم لا بد أن ينعكس في صورة تتجسد في الواقع، و باستمرار الجزائر بعمليات الاستيراد الكبرى التي تنطلق من مواد أولية و سلع واسعة الاستهلاك، وصولاً إلى منتجات خدمية أو صناعية بسيطة، ما يعني بأمن قومي مجهول يظل في حالة ارتباط بمستوى تحصيلها الريعي، و من الصحراء الكبرى من موارد طبيعية غير قابلة للتجديد " بالاستمرار في اعتبار المحروقات عامل مركزي في المشاريع التنموية و لفائدة الدولة و المجموعات العاملة " (Ibid , p 23).

2.6 السياسات العمومية: ظلت في الجزائر تبحث عن حالات توازن وفق تشتت يكون أحياناً واسع، ما يظهر في عمليات الدعم الكبرى التي تتأرجح بين إيجابيات في مجال التمتع بأهداف كلية، تسعى من خلالها الدولة حماية قدرة شرائية، و المحافظة على سلة غذائية في حد أدنى، أمام سوق يتوسع و يبني بطلب يقوم في كثير من الحالات على استحقاق اجتماعي، رغم أنه يتعرض لضغط ديموغرافي و تحول في حاجات الناس بوجه كفي " و العلاقة بين واقع ديموغرافي ضعيف مقابل مكون الاقتصادي، يسمح بوجود رصيد منطقي يهيئ للاستثمار في التنمية " (Marc Cote, 1996, p 159).

الجانب السلبي فيها يتوازى مع إسقاط مبادئ أصلية تتمحور حول ثنائية ثقافية، باستمرار المجتمع في الاعتماد في كثير من سلوكياته بالعودة إلى قيم لم يعد لها جدوى، بفعل الانتقال من تمثيل مؤسسي تقليدي حيث الأسرة فاعل جوهري، إلى تنظيم اجتماعي أكثر رقياً بما فيه من تدرج سوسيو-مهني وانفصال تخصصي، فيما يتعلق بمحاور الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية " فلا يمكن الحديث عن تطور في الجزائر بشكل خطي، مستمر و منتظم في طريق التنمية، و لكن التقدم يتراوح بدرجات ترتبط بمراحل الإنجاز الاقتصادي الثقافي و الاجتماعي " (Mostefa Bouteftouchet, System sociale et changement social en Algérie, p 27).

مبادئ المجموعة في مجال التعاون و مساعدة الفئات الدنيا، على التواجد في مستوى اعتدالي تعرض بالضرورة إلى تحريفات من السلطات المتتابعة نفسها، باستغلال آليات دعم بأحد الأوجه سواء كانت رسمية أو غير رسمية، و إنما بالعمل على ترسيخ قواعد حملت منذ الماضي آليات معيقة لانتقال اقتصادي حقيقي، لن يحدث دون مشروع أمني بالخضوع إلى عمليات تكامل تبدأ بسلطة قوية موازاة مع شرعية و تمثيل، تلقي مشاريع الدولة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، إلى وحدات تضمها ليحدث توافق معياري، يستند إلى ازدواجية عدالة و مساواة لا يلغي استحقاق شرعي " والشركاء الاجتماعيون يجب أن لا يذهبون إلى إدراك تسويات تؤدي إلى أكبر فائدة جزئية وفي أجل قصير، ولا بالعمل على إدراك حقيقة تسعى إلى بناء تعاقد، و لكن بناء وعي حول الفائدة الجماعية " (Laurent de Briey, 2009, p 114)، و المصالح المشتركة باعتبار المنافسة العالمية القوية، ما يستوجب مشاريع تتراوح بين خبرة واختصاص، فالقطاعات المختلفة محصورة بوجود مجموعات تتكفل، ما يعني أن الدولة بدور مركزي يمكن أن تذهب إلى استغلال إيجابي لانفصالات الناس، في إقليم تتوحد في إطاره أهداف المجموعة نحو تحسين ظروف وجودها، من خلال الدخول في صراعات عالمية قوية، على أن تتكفل السلطة بتوفير خبرة من خلال الاهتمام الحقيقي بمؤسساتها العلمية من جامعات ومخابر بحث، وفق مفارقات منطقية تنطلق من سوق طلب، و بالتالي حاجات تتجسد، خاصة في ظل ظروف " جعلت الجامعة نفسها ترضى بلعب دور ثانوي كمؤسسة عمومية، هدفها الأساسي الاستجابة لمطالب بوجه سياسي و للأهداف السوسيو-اقتصادية المقررة من السلطة، عوض أن يكون اهتمامها بالسوق و الحرية الأكاديمية " (Mezhouda, Abdelmalik, Pr.Sahel Sidi Mohammed, 2018, p 770)، ما يعني حاجات كيفية بتوفير إطار تقني له قدرات منافسة عالمية، تأتي من مستوى إنجاز و إبداع، لتقوم في جانب آخر من ذلك بالتدخل في مستوى القاعدة الشعبية، و التي تبدأ بإقرار موضوعي بأن تتوافق الخطط و البرامج مع الأهداف الاجتماعية، فتحمل الوحدات المختلفة مشروع بناء أمة بمقتضيات العصر الحالي بما تشمله من تنمية و تطور، و غياب ذلك يمكن أن يكون عائق مركزي تتحول فيه العناصر إلى عمليات انتهاز، تبنى على مصالح ذاتية و مطامح فردية، كان على السلطة توفير بيئة تحول فيها، خاصة مع المميزات الثقافية في الأمة التي تستمر في حمل حساسيات ترسخ بالنسبة للواقع السياسي و الاقتصادي، و الذي ارتبط وجودها بمؤسسات غير محلية باعتبار احتكارها التاريخي من وحدات أجنبية متتالية.

7. خاتمة :

الاختلاف الاجتماعي صورة مطلقة، خلق فرص نقدية أمام كل بناء نظري، مع تكوين وعي يقوم على مراجعات ضرورية تستهدف عناصر الموضوع و محاوره، أثناء البحث عن متغيرات و تقدير التحول فيها، بالوصول إلى ضرورة احترام الخصوصيات المعنوية، ما يمثل عنصر إضافي في كل استعارة. التنوع ظاهرة طبيعية تشمل العناصر سواء كانت مادية أو معنوية، و الحكم فيها يستند على أنها تبنى بحجج اختيار، ما يجعل الصراع آلية تقوم على منطق جدلي قام الفكر الاشتراكي مسبقا وفقه، باعتماده على صراع طبقي أزلي، إلا أنه قد يكون في جزء هام منه صورة رمزية، تضيف أبعاد تتوازي مع ما فيه من تجسيد.

البشرية في حركيتها مثلت بيئة فيها كل نضج فكري و تطلع، بالتخلي تدريجيا عن تبعية قسرية تحققت باستعمارات طويلة، إلا أن الخضوع أصبح بصور مختلفة تركز على قوانين إنتاجية، بما تحمله من حركة مصدرها تحول مفاهيمي تزدهر من خلالها المجتمعات، و تعيش في بحث متتالي عن تحسين ظروف عيشها، ليصبح الحديث عن حد أدنى و حاجات بيولوجية عنصر جزئي، أمام محيط عيش تتوسع المطالب فيه و تتحسن الظروف المحيطة.

الاقتصاد العصري تنازل عن نقاشات تقليدية، جعل العلاقة المزمدة بين حاجات اجتماعية و مردودية، باعتبار أن الفكر المداولاتي انطلق من مبادئ ذاتية ثم وطنية فيما بعد، و انتهت بحروب و استعمارات تعبر عن استغلال إنساني و للبيئة التي يوجد فيها.

العالم وفق هذه الحركة قام بالاستناد إلى إعطاء أهمية أكبر للفكر الاقتصادي، كاستجابة لانتقال حركات الصراع العالمي لكي تتمركز في مستوى إنتاجي، يكون الفكر المداولاتي في إطارها بهيمنة احتكارية بامتلاك مركز مالي يتحكم، لتصبح الحدود المجاورة في شكل تبعية تقتضي توفير بيئة عمل تنمو و تزدهر فيها الإنجازات الاقتصادية، لهذا تنفصل المجتمعات في مستوى تحقيق حاجات أفرادها، و هو ما يرتبط في الغالب بمستوى وعي إدراكي لقيم التسلسل في محاور الحياة، بأن يتموقع المجتمع و السلطة في حالة تخضع لسيطرة و تحكم لبرالي، لنجد الفكر الإبداعي من جانب آخر غير ثابت، و إنما يوجد في حالة تطور، يجعل في البحث و التقصي إجراء ضروري، من أجل الوصول إلى حوكمة تشمل موارد حتى الوصول إلى التنمية الأكثر تفوقا.

فالحوكمة استطلاع للمردودية، بالبحث عن السبل الأكثر تحقيقا لفوائد بالنسبة للمجموعة، التي تقع في الغالب وفق تفاعل يركز على عمليات تبادل سواء كان داخلي أو شمولي، و السهر على التركيبات فيما يتعلق بالاختيارات التي تنبع من خلال الاجتهاد في البحث عن الفروع بداية ثم التخصص،

باستغلال مضني لإمكانات قريبة بما توفره من أفضلية زمنية و فضائية، مع التأكيد على أهمية التوافق الاجتماعي في مجال الحدود التحكيمية التي ترتبط بتأسيس فرز لا أكثر، دون عمليات ردع، و إنما بالخضوع إلى تراتب موضوعي يتجسد بمستوى تحصيل عمومي و بظروف اجتماعية بالنسبة للفئات المختلفة.

البناء السياسي الجديد هو مرحلة نقدية للتراجع التاريخي المسجل، بالانتقال من تقديس بطولات إنسانية و قوة مادية، إلى الاعتماد بالمطلق على مستوى أخلاقي، روحي و معنوي، يستلزم بالضرورة تكوين آليات إنتاج، تبحث اقتضاء عن أساليب فعل جديدة، و توفير نظام عام يفتح بشكل أكبر، أمام مبادرات الأفراد الفكرية و الابتكارية.

الحكومة تعني عمليات رفض آليات تسيير و تفاعل ماضي، من أجل التمرکز في إطار حادثة ليس اختياريا و إنما حسب إملاءات مرحلية و من السوق، يمكنها من أن توجد في حالة استجابة، لمطالب الناس الغير معبر عنها كليا فقط، حيث يتدخل النمو الديموغرافي و التحول، و لكن أيضا الكيفية التي نتجت مع التطورات التي حصلت في أذواق الناس و ميولهم بالتوازي مع عمليات التنمية الأكثر شمولا. فالتحكيم يتشكل كقاعدة رفض، لنموذج عيش المجموعة في محيطها المحدود أوليا، أو حتى من خلال ما تقوم به من عمليات تفاعل وائتلاف، والسعي إلى بناء منهج عقلائي يتوضح بموضوعية عالمية على المستوى الشكلي، أو من خلال طرح مفاهيمي يعبر عنه بضمير الناس فرديا وجماعيا، مثل الحديث عن سلوكيات تأخذ بعين الاعتبار منطق أهداف الجماعة حسب حاجاتها.

8. المراجع:

- 1- Debbi Ali, (Décembre 2018), L'innovation publique : la nouvelle voie pour la modernisation du service public en Algérie, Revue algérienne de finances publiques N° - 08 /
- 2- Mostefa Bouteftouchet, System sociale et changement social en Algérie, Office des publications universitaires, Algérie.
- 3-Guy Pervillé, (2004), les étudiants Algériens de l'université Française, 1880-1962, Casbah édition, Alger.
- 4- Marc Cote, (1996), L'Algérie Espace Et Société, éditions Medias Plus, Paris.
- 5- Mario Carrier, (2000), Serge Côté, Gouvernance et territoires ruraux, Éléments d'un débat sur la responsabilité du développement, Presses de l'Université du Québec.
- 6- Antoine Bernard de Raymond, Pierre-Marie Chauvin, (2014), Sociologie économique, Histoire et courants contemporains, Armand colin,.

- 7- Bekaddour Hassen, (Décembre 2016), L'intelligence économique, un mode de gouvernance pour la promotion du développement local, Recherches et Etudes en Développement, N°05.
- 8- ZOUAÏMIA Rachid, (2017), Les aides de l'Etat aux entreprises publiques économiques : une entrave au principe de libre concurrence ?, Revue Académique de la Recherche Juridique.
- 9- Guy Maurau, (2002), Démographie économique, édition Bréal, France.
- 10-Ahmed Henni, (1993), Le cheikh et le patron, Office des publications universitaires, Algérie.
- 11- Reyna Josvah-Rabiaza, Nivo Andriamiharisoa, Julisse Rarafamilanto, (01.07.2015), Pour la transparence et la bonne gouvernance : qu'est ce qui a été fait à Madagascar dans le cadre de la promotion de l'accès à l'information (2012-2014) ? /creativecommons.org/licenses/by/3.0/ Submitted on2019:التصفح
- 12- Mostefa Boutefnouchet, (2004), La Société Algérienne en transition, Office des publications universitaires, Algérie.
- 13- Laurent de Briey, (2009), Le sens du politique, essai sur l'humanisme démocratique, édition Mardaga.
- 14- Ali El-Kenz, (1989), Au fil de la crise, 4 études sur l'Algérie et le monde Arabe, Edition Bouchenene, Alger.
- 15-Abdellatif Benachenhou, (1981), introduction à l'économie politique, office des publications universitaires, 2^e Edition, Algérie.
- 16- Marouf Nadir, (1981), La relation Ville compagne dans la théorie et la pratique ,Office des publications universitaires ,Algérie,.
- 17-Mezhouda Abdelmalik, Pr.Sahel Sidi Mohammed, La gouvernance de l'enseignement supérieur public : les apports des référentiels de l'assurance qualité - Etude comparative entre les référentiels de la CIQAES (Algérie) et de la NCAAA (Arabie Saoudite), Al Bashaer Economic Journal (Vol.4, n°3).
- 18- Danielle Potocki Malicet, (2006), Eliments de sociologie de l'entreprise, édition economica, Paris.
- 19- André sauvage, (1992), les Habitants de Nouveaux acteur sociaux, l'harmattan, paris.
- 20- Ahmed Henni , (1988), Société et production, essai sur le capitalisme canonique, Office des publications universitaires ,Algérie.
- 21- Serge Jouin, Marcel Lesne, Louis Rigaud, Jacques Simon, (2001), L'école en Algérie: 1830-1962, de la régence aux Centre Sociaux éducatifs, édition Publisud, Paris.
- 22- sultana daoud, (Octobre – Décembre 2003), Partenariats Université – Industrie en Algérie: enjeux et exigences, Revue Algérienne d'anthropologie et de science social, Insaniyat n° 22,.
- 23- Edouard Bonnefous, (1975), Environnement et Qualité de la vie, Guy le Prat, paris.

24- Mohamed-El Hocine Benissad, (1982), Economie du développement de l'Algérie, sous-développement et socialisme, office des publications universitaires, 2^e Edition, Algérie.